اليه باعتبار اخر وان معنى كونه مؤكداً للوجود كونه محصلاً له و قريباً منه بالنسبة الى الامتناع والعدم والامكان فتدبر **قوله** المحشي والا فالمعلول متأخراه لا يخفى عليك ان المعلول متأخر بالذات عن العلة التامة وعن بعض العلل الناقصة كالعلة المادية الاخيرة والعلة الصورية وبالزمان عن البعض الاخر من العلل الناقصة كالعلة الفاعلية والآنية وصفاتها اللازمة **قوله** المحشي لا يمكن اه لامتناع تخلف المعلول عن العلة التامة بناء على ما مرّ في المقدمة الثانية القائلة بوجوب وجود المعلول عند تحقق جملة ما يتوقف عليه الوجود وقوله بمنزلة وجود النهار اه منعلق بقوله انهما معاً معلولاً لعلة واحدة **قوله** المحشي من غير تقدم احدهما على الاخر اى تقدماً بالزمان ولا تقدماً بالطبع في الخارج وفي نفس الامر **قوله** المحشي من حيث انه محتاج الى الآخر اه وجه احتياج كل منهما الى الآخر هو التلازم بينهما بسبب كونهما معلولي علة تامة واحدة واللازم من حيث انه لازم محتاج الى ملزومه **قوله** المحشي في نظراه بيان منشاء الغلط يفيد انهم نظروا الى احتياج الوجود الى الوجود وجزموا بانه هو السابق على الوجود ولم ينظروا الى المقارنة بينهما ولا الى احتياج الوجوب الى الوجود ولم يحكموا بهما ايضاً بل قصروا النظر على الاول ولم يحكموا الا بسبق الوجوب وعلى الوجود وهذا ليس الا الغلط الفاحش منهم فتدبر **قوله** المحشي وقد نبهناك اه فيه نظر من وجوه اما اولاً فلان الوجود لا يتوقف على الوجوب في التصور والتعقل بل الامر بالعكس بناء على ما مرّ ولا في الخارج لان كلاً من الوجود والوجوب ليس من الموجودات الخارجية فكيف يتصور توقف الوجود على الوجوب في الخارج واما ثانياً فلان الوجود اذا كان من الامور العقلية كالايجاد فلا يكون جزءاً من علة تامة اصلاً على زعمهم مع ان اللازم من كلامهم كون جزءاً منها واما ثالثاً فلان

الوجوب

الوجوب اذا كان معلولاً لعلة يلزم ان يكون له وجوب آخر بناء على صدق المقدمة القائلة وجوب وجود المعلول قبل فيتسلسل الوجوبات ويلزم وجود معلول قبل وجوبه رابعاً فلان وجوب الوجود لو ترتب على علة لا ينفك كل منهما عن الاخر والا يلزم ثبوت كل منهما بدون الاخر ويلزم ثبوت احدهما بدون الاخر وكل منهما محال فلا يصح قوله وهذا لا يوجب مقارنتهما وكون علة الوجوب علة ناقصة للوجود لا يفيد ذلك اذ بعد ثبوت الوجوب عن علة يتحقق العلة التامة للوجود بلا فصل زماني فيجتمعان في زمان الا انه بلا تخلل زمان بينهما اصلاً واما ثالثاً فلان وجوب وجود المعلول موقوف على وجوب وجود العلة فتوقف وجود المعلول على ما يتوقف عليه وجوبه وهو نفس الوجوب واما سادساً فلان وجوب وجود المعلول موقوف على وجوده وهو موقوف على وجوبه فوجوب وجود المعلول موقوف على وجوب وجود المعلول واما سابعاً فلان القول بتقدم الوجود على الوجوب السابق غير ثابت من الطرفين المتخاصمين فلا فائدة تحت قوله وايضاً لاخفاء فانه يصح اه واما ثامناً فلان الغرض من قول الشارح ثم العقل قد يعتبر احد المضافين اه زيادة توضيح المقام بايراد النظير فلا يلزم منه القول بكون الوجوب والوجود مضافين على تقدير كونهما معلولي علة واحدة وجواب الاول ان توقف الشئ على الشئ في الخارج لا يقتضي وجودهما في الخارج الا يرى الى ان وجود الممكن يتوقف في الخارج على ارتفاع الموانع مع ان كلا منها ليس بموجود في الخارج و جواب الثاني ان عدم كون الايجاد جزءاً من العلة التامة للوجود ليس الا لكونه متحداً معه بالذات فلا يلزم منه عدم كون الوجوب جزءاً من العلة التامة للوجود اذ لا اتحاد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)